العلاقة الجدلية بين الحراك الجنوبي السلمي والقضية الجنوبية (الحلقة الأولى)

دراسة تحليلية سوسيولوجية

لم تحظ ظاهرة الحراك السلمي والقضية الجنوبية بالبحث والدراسة المعمقة من قبل الباحثين ومراكز الدراسات على المستويين المحلي والعالمي باستثناء بعض التقارير والتحليلات الصحفية التي تنشر هنا وهناك، رغم أهمية هذه القضية وحجم تلك الاحتجاجات السلمية التي ينظمها الحراك السلمي الدائر في جنوب اليمن، وما تتعرض له من قمع وتنكيل بحق المتظاهرين سلمياً حيث سقط خلالها مئات الشهداء والجرحى برصاص قوت الأمن الذي يقوم بقمع تلك الاحتجاجات في ظل صمت دولي وإقليمي مريب.

وعليه فإن بحث ذلك ينطلق من رؤية منهجية شمولية ملائمة لواقع المجتمع والظاهرة والتعرف على الآليات والمكونات المختلفة التي تتحكم فيها، من خلال الإحاطة بجوانبها المختلفة وإماطة اللثام عن جدليات العلاقة بين مكوناتها ليتمكن المتابع من الإلمام بخلفياتها والكشف عن أسبابها وأبعادها المختلفة .

لم تكن ظاهرة الحراك الجنوبي ظاهرة عابرة، فلها خلفيتها وأسبابها الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعود بداياتها إلى ذلك القصور والأخطاء الناتجة عن الوحدة الاندماجية الارتجالية التي لم تراع الأبعاد والفوارق والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية في كل من الشمال والجنوب، ولم تنص اتفاقية الوحدة على أي ضمانات دستورية للحفاظ على الوحدة من الانقلاب عليها من قبل أي طرف.

فضلاً عن اختلاف مفهوم الوحدة عند كل من الشماليين والجنوبيين ولاسيما النخب السياسية وهذا الاختلاف يعود إلى طبيعة التنشئة السياسية والثقافية لكل منهما، فالوحدة التي سعى إليها الجنوبيون وناضلوا من اجلها وتر سخت في نهجهم السياسي وقيمهم الثقافية هي وحدة تحمل مشروعاً وطنيا تحديثيا يقوم على أساس الشراكة المتكافئة واحترام حقوق الآخرين وبناء دولة النظام والقانون، بينما الوحدة بنظر الشماليين هي التي تقوم على أساس السلب والنهب والظلم والعصبية وفقا لقاعدة التوحيد السبئي " الحرق من الأساس".

وهذا ما كشفته الأيام الأولى للوحدة عند مماطلة القيادة الشمالية في عدم تنفيذ بعض بنود اتفاقيات الوحدة،واتجهوا نحو بناء تحالف سياسي جديد بهدف إقصاء الشريك الأساسي للوحدة الجنوب، بالاستفادة من التعددية السياسية التي جاءت بها الوحدة وتم تأسيس عدد من الأحزاب السياسية كان أهمها حزب الإصلاح ذا التوجهات الدينية واغلب أعضائه ينتمون إلى الشمال، وقد كشف الشيخ عبد الله حسين الأحمر في مذكراته بان الرئيس صالح طلب منه عقب قيام الوحدة هو وحلفاؤه من الإسلاميين طلب منهم تأسيس حزب سياسي يكون رديفا لحزب المؤتمر حزب الرئيس بغرض معارضته للاتفاقيات الوحدوية التي وقعها الرئيس مع الطرف الآخر الاشتراكي من اجل تعطيل تنفيذ اتفاقيات الوحدة ويقوم بخلق توتر للأوضاع وخلق الأزمات مع الحزب الاشتراكي.الذي وقع عل اتفاقية الوحدة مع نظيره المؤتمر الشعبي العام في الشمال، وكان الاشتراكي هو الحزب الوحيد المهيمن على الحياة السياسية في الجنوب ذو التوجهات الاشتراكية اليسارية، وفي أول انتخابات بعد الوحدة 1993م، برز حزب الإصلاح ككتلة ثانية في الحياة السياسية والمتحالف مع الكتلة الأولى " المؤتمر الشعبي العام" وهو التحالف الذي قام على أسس جهوية " شطرية" وأظهرت نتائج الانتخابات عمق الأزمة بين الشمال والجنوب بالاصطفاف الجغرافي، فحصل الشمال على 245 دائرة للمؤتمر والإصلاح ، بينما حصل الجنوب على 56 دائرة جميعها للاشتراكي وأحس الجنوب بإقصائه من المعادلة السياسية وأصبح من الممكن الاستغناء عن الجنوب في أي ائتلاف حاكم،وذلك يعود إلى عدم وجود ضمانات دستورية تحفظ حقوق الأطراف الشركاء " الجنوب والشمال". وقد ظهرت الأزمة بين شريكي الوحدة الجنوب ممثلاً بالاشتراكي والشمال ممثلاً بالمؤتمر، وتم تبادل الاتهامات بينهم والتي أدت إلى نشوب الحرب في ابريل عام 1994م بين جيشي الطرفين، اللذين تعثر اندماجهما، وإعلان القيادة الجنوبية انفصالها عن النظام في صنعاء، في شهر مايو، كرد فعل على إعلان الحرب التي دارت رحاها في المحافظات الجنوبية،وانتصر فيها الشمال بعد شهرين وأدت إلى تداعيات سلبية ألقت بظلالها على الجنوب المهزوم في الحرب، وما تلاها من إجراءات تعسفية ومظالم بحق الجنوبيين وإحساسهم بالضيم والحرمان من حقوقهم المدنية والسياسية، وتعاملت السلطة مع الجنوب بطريقة أشبه بـ(.....) منها إلى الوحدة .حيث تم تسريح عشرات الآلاف من العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم . والاستيلاء على الأراضي وأملاك الدولة في الجنوب من قبل المتنفذين في السلطة، وقد خلفت الحرب شروخا عميقة في الشخصية الجنوبية فتشكل لدى الجنوبي وعي بالقهر السياسي وهذا الوعي هو نتاج لتلك الإجراءات والممارسات الخاطئة التي تمارس ضد الجنوبيين في مختلف المجلات السياسية والاقتصادية والأمنية .

د. فضل عبد الله الربيعي

لقد كان الهدف الأساسي من الحرب هو إقصاء الجنوب الشريك الأساسي في معادلة الوحدة والاستحواذ على السلطة والثروة واحتكار الحكم في يد عصبة ، وباسم الوحدة والحفاظ عليها تم تحويل الجنوب أرضا وإنسانا وثروة إلى غنيمة وفيد حرب.

وعليه فان هذه الدراسة تتناول المفردات الآتية :

اولا: التعريف بمفهومي الحراك والقضية الجنوبية والعلاقة بينهما.

ثانيا: الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية للظاهرة.

ثالثا: كيف بدأ ظهور الحراك الجنوبي.

رابعا: أسباب ظهور الحراك.

خامسا: اشكالية الحراك.

اولا: مفهوم الحراك والقضية الجنوبية:

1 -المفهوم النظري للحراك .

غالبا ما يستخدم مصطلح الحراك الاجتماعي في أدبيات علم الاجتماع أكثر من العلوم الأخرى ، ويشير مفهوم الحراك الاجتماعي إلى ما يتصل بتغير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لشخص ما، أو فئة أو طبقة اجتماعية، بمعنى حركة الأفراد والجماعات بين مختلف المواقع الطبقية إما في إطار الطبقة الاجتماعية ذاتها، أو بانتقالها إلى طبقة اجتماعية أعلى أو تدهورها إلى طبقة أدنى. كما يعرف الحراك بأنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى في هرم التدرج الاجتماعي . وعلى ذلك فإنّ الحراك يعني انتقال أو تغير في المركز أو المكانة قد يكون راسيا أو أفقياً،أو نحو اتجاه أو اتجاهات،راسيا أو أفقيا. ويحدد علماء علم الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي هي: 1 - الحراك المهني. 2 - الحراك المكاني. 3 - الحراك الاقتصادي 4 - الحراك الفكري.

والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف الانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر ، من رؤية سياسية إلى رؤية أخرى ، من تحالف معين إلى تحالف آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من اجلها، بصرف النظر عما إذا كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها. لذا فان الحراك السياسي أكثر تعقيداً من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو مبين في أدبيات علم الاجتماع، إذ لا يمكن فصل الحراك الاجتماعي عن الحراك السياسي ففي هذه الحالة فان الحراك الاجتماعي له مضمون سياسي.

2 -المفهوم الإجرائي للحراك الجنوبي

الحراك الجنوبي هو حركة اجتماعية سياسية في المجتمع الجنوبي مناوئة للنظام ترفض كل ما لحق بالجنوبيين من قمع وتعسف وتهميش وإلغاء وتدمير هويتهم وتاريخهم ونهب أراضيهم وثرواتهم وحرمانهم من استحقاقاتهم الحضارية والتاريخية والاجتماعية.وهو حركة سلمية احتجاجية ومشروعة قانونا ودستورا لمواجهة الاستبداد والطغيان الذي يمارس ضد الجنوبيين. يضم في صفوفه فئات اجتماعية مختلفة من شخصيات سياسية وعسكرية وأكاديمية وطلاب وموظفين وغيرهم من المواطنين الرافضين لكل ما لحق بهم من مظالم في المراحل السابقة ويناضلون بكل الوسائل السلمية المتاحة لاستعادة حقوقهم وإعادة بناء دولتهم المستقلة .

3 -مفهوم القضية الجنوبية .

مفهوم القضية الجنوبية يشار به إلى المشكلة السياسية للجنوب اليمني وهي نتاج فشل الوحدة الاندماجية السلمية التي قامت في 1990م بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب) والجمهورية العربية اليمنية (الشمال) والانقضاض عليها بالحرب على الجنوب 1994م، التي استباحت الجنوب وحولته إلى غنيمة حرب لسلطة 7 يوليو، وكشفت نتائج الحرب بان الشمال كان يضمر إلحاق الجنوب بسلطته والاستحواذ على أراضيه الشاسعة وموقعه الاستراتيجي وما يختزنه من ثروات نفطية ومعدنية وسمكية وزراعية، وقد تم تسريح مئات الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم ونهب ثرواته وعسكرة الحياة المدنية والزج بأعداد كبيرة من ابناء الجنوب في السجون تحت مسببات مختلفة. وتعمد النظام طمس الهوية الجنوبية، من خلال تدمير الذاكرة التاريخية والمعرفية للثورة الوطنية وتغيير كثير من المعالم التاريخية والحضارية في الجنوب، ومعاملة الجنوبيين كمواطنين من الدرجة الثانية ، مما ولد لديهم الإحساس بالضيم والقهر بسبب ما لحق بهم من مظالم من جراء تلك التصرفات التي هي أشبه ما تكون بالاحتلال وتتم تحت مبررات الحفاظ على الوحدة. وعليه فالقضية الجنوبية هي قضية هوية وتاريخ وثروة وأرض أوجدتها الحرب وما خلفته من آثار .

رئيس مركز مدار للدراسات والبحوث الاجتماعية..عدن

خمسة أهداف في مرمى الماوري

أحمد حرمل

(يعترف جميع السياسيين اليمنيين سواء كانوا من مواليد المحافظات الشمالية أو الجنوبية أو الشرق أو الغرب بأن هناك قضية جنوبية يجب حلها، ولكن إذا ما عدنا إلى أول كلمة في هذا المقال وهي كلمة "يعترف"، وحذفنا منها حرف التاء فسوف تصبح الكلمة "يعرف" بدلاً من أن يعترف، ومن هنا يمكن أن نسأل أنفسنا هل يعرف جميع السياسيين اليمنيين ما هي القضية الجنوبية كي يعملوا على حلها؟ الإجابة لا.

والدليل على ذلك أن الخلافات تبرز بشدة عند الدخول في تفاصيل الحلول والمبادرات المقترحة، وليست هذه الخلافات جهوية شمالية جنوبية كما يتصور البعض، بل خلافات أعمق ناجمة عن غياب تعريف أهل القضية لها وإنكار معظمهم لجذورها).

الفقرة أعلاه ماخوذة من مقال الزميل منير الماوري الموسوم (مبادرة لحل القضية الجنوبية من جذورها) المنشورة في صحيفة (الجمهورية) وعدد من الموقع الالكترونية. لاحظوا أهم ما في العبارة هو السؤال الذي سأل فيه الماوري نفسه وأجاب عليه بالنفي (هل يعرف جميع السياسيين اليمنيين ما هي القضية الجنوبية كي يعملوا على حلها؟) .

ونحن نقول له نعم يعرف السياسيون اليمنيون والعرب ما هي القضية الجنوبية لان الحراك السلمي قد وضعها على الطاولة وأصبحت رقماً صعباً لا يستطيع احد تجاوزها أو القفز عليها وقد كانت التضحيات الغالية والجسيمة التي قدمها شعب الجنوب كفيلة بإيصالها إلى أروقة الدول والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية وكان آخر من عرفها هو ولي نعمتك اللواء علي محسن الأحمر الذي قال إن (النظام حكم الشمال بالاستبداد والجنوب بالاستعمار).

رأيت كيف يا منير حكم الجنوب بـ (...) ليس هذا فحسب بل أصبحت تتسيد المشهد السياسي بامتياز فإذا كانت القضية الجنوبية لا يعرفها احد كما أشرت لما أخذت منك كل هذا الاهتمام واستطيع إن أقول إنها أصبحت كابوساً جاثماً على صدرك يؤرقك ويلاحقك كظلك إلى درجة جعلتك تهرف بمالا تعرف.

يبدو أن الردود المتتالية على مقالات الماوري قد تمكنت من خلخلة دفاعه وجعلت مرماه مفتوحاً على مصراعيه لتسجيل الأهداف دون عناء وهذا ما نحن بصدده هذه المرة ولاحظوا معي ما قاله الماوري في العبارة التالية:

(ومثلما يختلف الفلسطينيون بشأن مكان حق العودة هل يكون إلى الضفة الغربية وغزة أم إلى المنطقة الخضراء أم إلى فلسطين التاريخية كاملة؟، فمن جانبهم يختلف الحراكيون الذين يقدر عددهم بربع سكان المحافظات الجنوبية في أحسن التقديرات حول الزمن الذي يريدون العودة إليه).

صحيح أن هناك مشاريع متعددة ورؤى مختلفة ولكنها تبقى اجتهادات ولا يحق لأي احد إن يدعي بتمثيل الجنوب أو انه هو على صواب والآخرين على خطأ ،ولذا فشعب الجنوب هو صاحب الحق في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء وبإشراف دولي وإقليمي ولا أجد مبرراً لقلق الماوري على الوحدة فلماذا الخوف من الاستفتاء إذا كنت تثق فيما تقوله بأن من يريد استعادة الدولة هم ربع سكان الجنوب فدع نتيجة الاستفتاء هي من يرد على ذلك وهذا هو الهدف الأول في مرمى الماوري.

عمل الماوري على تقسيم الحراكيين إلى ثلاثة تيارات هي:

تيار العودة إلى ما قبل 1994، تيار العودة إلى ما قبل 1990، تيار العودة إلى ما قبل 1967 ،وعند حديثه عن التيار الثاني قال إن أصحاب هذا التيار ينادون بفك الارتباط وقسمهم إلى ثلاثة إطراف وأشار إلى البيض والعطاس كأطراف في هذا التيار وأضاف لهم هذه المرة جنوبيي السلطة كطرف ثالث حيث قال :

(والطرف الثالث هو فريق حراكي جديد بازغ لتوه من أنصار الرئيس علي عبدالله صالح، الذين زايدوا كثيراً باسم الوحدة وتحولوا فجأة إلى متطرفين نحو الانفصال، بعد أن أصبح مشروعهم الجديد هو الانتقام من شعبهم بتقسيم الأرض بعد نجاحهم في تقسيم النفوس).

لاحظوا معي عنصرية الماوري فجنوبيو السلطة الذين التقطوا اللحظة التاريخية وسجلوا موقفاً متقدماً تجاه قضيتهم (القضية الجنوبية) وقرروا الانحياز إلى أبناء جلدتهم هم من وجهة نظر الماوري متطرفون وانفصاليون وانتقاميون ويسعون إلى تقسيم الأرض بينما الشماليون الذين كانوا من أهم أركان وأعمدة النظام المنظمين لثورة الشباب من وجهة نظر الماوري ثوريون ووطنيون ومخلصون حتى وان كانت أيديهم ملطخة بدماء الشعب وهذه قمة العنصرية وهذا هو الهدف الثاني في مرمى الماوري.

أما الهدف الثالث فتابعوا معي كيف ولج في مرمى الماوري من ضربة جزاء صحيحة وواضحة.

عند حديث الماوري عن التيار الثالث الذي اسماه تيار العودة إلى ما قبل 1967م قال إن أصحاب هذا التيار يريدون العودة إلى المشيخات والإمارات والسلطنات التي كانت قائمة قبل وحدة 1967م القسرية ويقصد بها دولة الاستقلال فإذا كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي دخلت الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية وحدة قسرية من وجهة نظر الماوري فهذا يعني أنها تفتقر الى الشرعية اي باطلة ويترتب على ذلك بطلان كل ما ترتب عليها من نتائج بما فيها الوحدة من منطلق (ما بني على باطل فهو باطل) وهذا ينطبق على انقلاب سبتمبر وما نتج عنه من قيام الجمهورية العربية اليمنية وما تلاها من إجراءات لأنها كانت قسرية فرضها الجيش المصري على الشعب في الشمال بالقوة وكذلك الحال مع المبادرة الخليجية المرفوضة من الشعب والمفروضة من الخارج هي باطلة ويترتب عليها بطلان كل نتائجها من حكومة الوفاق إلى قانون الحصانة إلى نقل صلاحيات الرئيس لعبدربه منصور هادي وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي يراد منها تتويج هادي رئيساً .

نعود لنقف أمام فقرة أخرى من مقالة الماوري وهي لب الموضوع الذي لخص فيه مبادرته لحل القضية الجنوبية وبشكل سخيف لا يخلو من السخرية وأتركم مع الفقرة .

(تتلخص هذه المبادرة في العودة إلى الماضي القريب البعيد، أي إلى عام 1920، حيث كانت الضالع والعلوي والشعيب وأجزاء من يافع العليا وأجزاء من الصبيحة خاضعة لسيطرة الإمام يحيى حميد الدين، وبالتالي فإن فك الارتباط يمكن أن يتم على هذا الأساس، أي أن تعود تلك المناطق إلى أصلها الشمالي، مقابل أن يتولى كاتب هذه السطور إقناع أبناء المحافظات الشمالية بالتنازل عن محافظة البيضاء كاملة بما فيها إمارة رداع القاعدية أو على الأقل إعادة أراضي سلطنة البيضاء القديمة إلى أصلها الجنوبي).

محاولة الماوري تزوير التاريخ وقلب الحقائق هي امتداد لنظام (...) ولكن بصبغة ثورية فعندما طالب بأن تعود الضالع والعلوي والشعيب وأجزاء من يافع والصبيحة إلى أصلها الشمالي أوقع نفسه في خطأ كبير لأنه قال إن تلك المناطق كانت تخضع لسيطرة الإمام يحيى ولم يقل إنها كانت جزءاً من المملكة المتوكلية وهذا يعني بأنها كانت محتلة مثلها مثل أي بلد خضع للاستعمار وكلنا يعرف بان الدولة الزيدية احتلت تلك المناطق عام1920م كرد فعل على احتلال القوات البريطانية لمدينة الحديدة عام 1918م وتسليمها للسيد الإدريسي عام 1920م إلا إن تلك المناطق نهضت وقاومت ذلك الاحتلال وتمكنت بمساعدة بريطانيا من طرد القوات الزيدية عام 1928م وهذا هدف رابع في مرماك يا منير.

أما الهدف الخامس فسأحرص على تسجيله من ضربة حرة مباشرة.. أشار الزميل الماوري إلى أن البيضاء أصلها جنوبي وهذا صحيح ولكن من دون رداع يا منير وقد دخلت القوات الزيدية إلى البيضاء عام1948م بطلب من سلطان مسورة حسين بن احمد الرصاص الذي استنجد بالإمام يحيى ضد خصمه عبد القوي صالح الحميقاني الذي تمكن من هزيمة السلطان حسين الرصاص بمساعدة قبائل يافع التي كانت تربطها بالشيخ الحميقاني معاهدة صداقة ،وقد تمكنت قوات الإمام من إلحاق الهزيمة بالشيخ عبد القوي الحميقاني إلا أنها رفضت الخروج وتم ضم البيضاء إلى لواء رداع حينها ولم تستطع قبائل البيضاء النهوض وتعاملت مع الوضع الجديد كأمر واقع .. وهذا هو الفرق بيننا وبينكم يا أخي.

قراءة في حادثة المعلا

نشوان العثماني

ما حدث في مدينة «المعلا» بعدن مساء الجمعة، 3 /2 /2012، ينذر بمخافة أن يتحول الاختلاف السياسي إلى صراع مسلح بين أنصار الحراك الجنوبي وأنصار حزب التجمع اليمني للإصلاح، أكبر أحزاب المعارضة اليمنية والذي يشارك حاليا وشركاؤه في اللقاء المشترك بنصف مقاعد حكومة باسندوة التوافقية.

العقلاء من الجانبين أجزم أنهم ضد ما حدث، وما حدث مدان ومن المفترض أن يدان بشكل واضح من قبل كافة القوى السياسية ومن قبل الحراك الجنوبي.

لا أملك معلومات مستقاة من حقيقة الواقعة التي حصلت. لديّ ولدى كل منا معلومات حصلنا عليها من مصادر غير حيادية تتبادل الاتهامات كالعادة.

يمكنني أن أقول:

لا يملك أحد الحقّ في أن يلغي الآخر. من يريد فك الارتباط ومن يريد الفيدرالية المشروطة ومن يريد الوحدة بحكم محلي كامل الصلاحيات ومن ومن، كل هؤلاء يجب أن يتعايشوا جنبا إلى جنب دون نازع إلى استخدام العنف واللجوء إلى الإلغاء والإقصاء والتخوين وما إلى ذلك.

يعرف حزب الإصلاح وأنصاره جيدا مدى حساسية الشارع الجنوبي من الوحدة اليمنية، إذن فمن الحكمة (من الواجب) أن يتجنب إتاحة بؤر صراع قادمة خصوصا في الجنوب. الموقف السلبي من الوحدة اليمنية لم يأتِ إلا نتيجة طبيعية للانتهاكات (إلغاء، إقصاء، إبعاد، تهميش، مصادرة .. وإلخ) التي تعرض لها الجنوب والجنوبيون إثر الانقلاب على المشروع الوحدوي السلمي بقوة السلاح في صيف 1994. طالما كان الموقف نتاجاً طبيعياً لذلك، لذا فمن المنتظر أن يحترم حزب الإصلاح حق الجنوبيين في المطالبة بما يريدون. نعرف جيداً أن حزب الإصلاح كان مساهما معاونا حليفاً أساسيا للنظام في اجتياح الجنوب، صيف العام 1994، أكثر من ذلك جند المؤسسة الدينية لتساند النظام لتكفر ، لتقاتل الجنوبيين. اليوم ليس أمام هذا الحزب إلا أن يتخذ قرارات شجاعة ليساهم في الحل لا أن يزيد الطين بلة. الطريق المؤدي إلى تلك القرارات الشجاعة إلى الحل هو القناعة/ الإيمان بامتلاك الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، ولا وصاية لأحد عليهم.

على عناصر الحراك الجنوبي وأنصاره تجنب الوقوع في شرك السماع لـ (البروباجاندا) التي تسعى لإيقاعهم في صدام مع حزب الإصلاح. عناصر الإصلاح هنا في عدن أو في حضرموت أو لحج أو أبين أو شبوة أو المهرة هم جنوبيون، ولهم الحق في أن يتخذوا الخيار الذي يريدونه. جميعهم أو جزء كبير منهم يرفضون «فك الارتباط» و«الفيدرالية» هذا شأنهم، وهذا حقهم. مصير الجنوب لن يتم تحديده بالقوة والعنف والسلاح. القناعة وحدها والخيار السلمي هما من سينتصران. هذا ليس اتهاما لـ (الحراك) باستخدام القوة (أعرف جيدا أن الطرفين مدججان بالسلاح). يجب أن يؤمن الجميع بالخيار السلمي وبالقناعات.

أمامنا انتخابات رئاسية من المنتظر أن تجري في الـ21 من فبراير الجاري، وهي أشبه بالاستفتاء بـ (لا) أو (نعم)، ففيها مرشح واحد فقط هو المشير عبدربه منصور هادي. نتفق أو نختلف بشأن الانتخابات، نصوت فيها أو نقاطعها هذا من حق الجميع، لكن ليس من حق أحد أن يسعى لأن يمنع الناس بقوة السلاح أو بأي قوة أخرى من أن تدلي بأصواتها. إن حدث ذلك فسيمثل ضربة مؤلمة للمشروع السلمي الذي بدأه الحراك الجنوبي منذ العام 2006 أو 2007. كما أنه في المقابل ليس من حق أحد أن يكره الناس، باستخدام أي قوة وأي أسلوب، على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

مثلت عدن محرابا لـ (التعايش) وقبلةً لـ(التعدد والتجانس والقبول بالآخر). اليوم من واجب الجميع حماية هذا الإرث التاريخي، هذا التميز. اليوم من واجبنا جميعا أن نرجع بعدن إلى ما كانت عليه في ماضيها المشرق. لقد تلقت عدن ضربات في الصميم إبان نظام صالح، الذي لا يزال، استهدفت مدنيتها ومشروعها الحضاري، وهي اليوم بأمس الحاجة إلى مساعدتها لاستعادة مجدها وإعادة إحيائها من جديد مهما تطلب الأمر أي قدر من الجهود أو أي مساحة من الزمن.

ما حدث يوم الجمعة يجب أن يوأد تحت جناح التسامح ومعالجة الأخطاء بشكل عاجل وسريع، وعدم السماح لهذه البؤرة بأن تتسع أكثر فأكثر.

لشهدائنا المجد والعزة. ولوطننا الرفعة والازدهار.

السلام الكثير لكم ولكنّ.

التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات هو الوسيلة الحضارية لبناء يمن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء